مجلس النواب يقر تعديلا على قانون الضمان الاجتماعي للعمال المستقلين ويخفض سن التقاعد

(مكتب الأخبار في المكتب)

بغداد ـ المكتب: التعديل يشمل 1200 عامل ويحدد سن التقاعد بـ 60 عاما

صوت مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 14 أيار الجاري على تعديل قانون الضمان الاجتماعي للعمال المستقلين، بعد قراءة ثانية استغرقت ساعتين. وحضر الجلسة 241 نائبا من أصل 329، وصوت 198 نائبا لصالح التعديل، فيما امتنع 37 عن التصويت. ويأتي التعديل بعد سنوات من المطالبات التي رفعها عمال التوصيل والحرفيون الذين لا يشملهم القانون الحالي.

وينص التعديل على خفض سن التقاعد للعامل المستقل من 65 إلى 60 عاما، بشرط أن يكون قد سدد اشتراكات لمدة لا تقل عن 240 شهرا. كما يتيح للعامل الذي سدد 180 شهرا على الأقل أن يتقاعد في سن 63 عاما، مع تخفيض قيمة الراتب التقاعدي بنسبة 5 في المئة عن كل سنة ناقصة. ويقدر عدد المستفيدين المباشرين بنحو 1200 عامل في السنة الأولى.

وقال رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية النائب سليم الحداد في كلمته أمام المجلس: «لا يمكن أن نطلب من عامل التوصيل الذي يقود دراجته في الشمس والمطر أن يعمل حتى السبعين، فهذا ظلم واضح». وأضاف أن اللجنة درست تجارب 14 دولة قبل صياغة النص النهائي.

وتتوزع مصادر تمويل الزيادة المتوقعة في النفقات على ثلاثة أطراف، إذ يساهم العامل بنسبة 5 في المئة من أجره الشهري، وتتحمل الجهة المشغلة 12 في المئة، فيما تغطي الدولة الفرق من الموازنة العامة. وقدرت الكلفة السنوية الإضافية بـ 38 مليار دينار، أي ما يعادل 0.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد وزير المالية رشيد العنبكي أن الوزارة «ستدرج المبلغ في مشروع موازنة 2025 دون الحاجة إلى اقتراض»، مشيرا إلى أن الإيرادات الجمركية المتوقعة من ميناء الفاو الكبير ستغطي جزءا كبيرا من الكلفة. غير أن النائب عن كتلة الإصلاح الوطني رياض العبيدي حذر من أن «الأرقام تبدو متفائلة أكثر مما ينبغي، ونحتاج إلى آلية رقابة صارمة».

وأعلنت نقابة العاملين في الاقتصاد الرقمي عن تأييدها للتعديل، لكنها طالبت بتوسيع نطاقه ليشمل سائقي سيارات الأجرة التطبيقية. وقال نقيب النقابة فراس الكعبي: «هناك آلاف الشباب يعملون بلا أي حماية، وهذا التعديل خطوة أولى نحو العدالة». ومن المقرر أن يبدأ تطبيق القانون في 1 تموز المقبل، بعد نشره في الجريدة الرسمية.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة العمل عن فتح باب التسجيل الإلكتروني للعمال المستقلين عبر بوابة خاصة، مع توفير 18 مركزا ميدانيا في المحافظات. وأشارت الوزارة إلى أن الحملة التوعوية ستستمر ثلاثة أشهر، وتستهدف في مرحلتها الأولى 50 ألف عامل. ويتوقع أن يبلغ عدد المسجلين بنهاية العام نحو 1000 عامل.

مدارسنا في 23 تشرين الأول تحتفي بمئويتها

تتمة الخبر على الصفحة 9 ـ عمود 3

تجمع مئات من الخريجين والمعلمين في باحة المدرسة الكبرى في حي البساتين بمدينة عين الزيتونة صباح السبت، في أول لقاء يضم أجيالا متعاقبة من طلاب المدرسة منذ تأسيسها قبل مئة عام. وحضر الحفل نحو 1200 شخص، بينهم وزير التربية ومحافظ المدينة وعدد من أعضاء مجلس النواب، إضافة إلى ممثلين عن الجمعيات الأهلية والنقابات المحلية.

وتأسست المدرسة عام 1924 على يد مجموعة من وجهاء المدينة وتجارها، وكانت في بدايتها تضم صفا واحدا فقط وعددا محدودا من الطلاب. وتعاقب على إدارتها 23 مديرا ومديرة، وتخرج منها آلاف الطلاب الذين توزعوا لاحقا على مختلف المهن والوظائف، ومن بينهم أطباء ومهندسون وقضاة وأساتذة جامعيون.

وقالت مديرة المدرسة الحالية سلمى الطحان في كلمتها إن المدرسة «لم تكن يوما مجرد مبنى من الحجارة والطين، بل كانت ذاكرة المدينة وبيتا لكل من مر بها». وأضافت أن الإدارة الحالية تعمل على تحويل المبنى القديم إلى متحف صغير يضم صورا ووثائق وأدوات مدرسية قديمة تبرعت بها العائلات.

وشهد الحفل عرضا مسرحيا قدمه طلاب الصف السادس، تناول قصة تأسيس المدرسة بأسلوب درامي، وأثار تفاعلا واسعا بين الحاضرين. وقال الطالب يوسف الحلبي، الذي يشارك في العرض، إنه فوجئ بكمية المعلومات التي لم يكن يعرفها عن تاريخ مدرسته، مضيفا أن زملاءه تعلموا الكثير عن حياة الأشخاص الذين يحمل الشوارع أسماءهم.

وأعلن المحافظ رامي عبد الله في كلمته أن المحافظة ستطلق اسم المدرسة على أحد الشوارع القريبة منها، وأنها ستخصص منحة سنوية باسم المدرسة لطالب متفوق من كل صف. كما أعلن عن تشكيل لجنة لتوثيق تاريخ المدرسة وجمع شهادات الخريجين، على أن تنتهي أعمالها خلال سنة واحدة.

وتخلل الحفل تكريم عدد من المعلمين الذين أمضوا أكثر من ثلاثين عاما في خدمة المدرسة، بينهم معلمة اللغة العربية نجوى الشامي التي بلغت الثامنة والسبعين، وقد وقفت طويلا لتصافح الحضور الذين جاؤوا لتحيتها. وقالت وهي تمسح دموعها: «كنت أظن أنني أعلم بعض الدروس، لكنني تعلمت من هذه الجدران أكثر مما علمت».

وتأتي هذه الاحتفالات ضمن سلسلة فعاليات تستمر حتى نهاية العام، وتشمل معرضا للصور القديمة ومسابقة للمقالات بين طلاب المدارس الثانوية في المدينة. ويتوقع أن يبلغ عدد الزوار خلال أسبوع المعرض نحو 5000 شخص، بحسب تقديرات لجنة الاحتفالات. وأكد المنظمون أن جميع الإيرادات ستذهب إلى صندوق المدرسة لدعم الأنشطة الطلابية.

مدارسنا في 23 تشرين الأول تحتفي بمئويتها

تتمة الخبر على الصفحة 9 ـ عمود 3

تجمع مئات من الخريجين والمعلمين في باحة المدرسة الكبرى في حي البساتين بمدينة عين الزيتونة صباح السبت، في أول لقاء يضم أجيالا متعاقبة من طلاب المدرسة منذ تأسيسها قبل مئة عام. وحضر الحفل نحو 1200 شخص، بينهم وزير التربية ومحافظ المدينة وعدد من أعضاء مجلس النواب، إضافة إلى ممثلين عن الجمعيات الأهلية والنقابات المحلية.

وتأسست المدرسة عام 1924 على يد مجموعة من وجهاء المدينة وتجارها، وكانت في بدايتها تضم صفا واحدا فقط وعددا محدودا من الطلاب. وتعاقب على إدارتها 23 مديرا ومديرة، وتخرج منها آلاف الطلاب الذين توزعوا لاحقا على مختلف المهن والوظائف، ومن بينهم أطباء ومهندسون وقضاة وأساتذة جامعيون.

وقالت مديرة المدرسة الحالية سلمى الطحان في كلمتها إن المدرسة «لم تكن يوما مجرد مبنى من الحجارة والطين، بل كانت ذاكرة المدينة وبيتا لكل من مر بها». وأضافت أن الإدارة الحالية تعمل على تحويل المبنى القديم إلى متحف صغير يضم صورا ووثائق وأدوات مدرسية قديمة تبرعت بها العائلات.

وشهد الحفل عرضا مسرحيا قدمه طلاب الصف السادس، تناول قصة تأسيس المدرسة بأسلوب درامي، وأثار تفاعلا واسعا بين الحاضرين. وقال الطالب يوسف الحلبي، الذي يشارك في العرض، إنه فوجئ بكمية المعلومات التي لم يكن يعرفها عن تاريخ مدرسته، مضيفا أن زملاءه تعلموا الكثير عن حياة الأشخاص الذين يحمل الشوارع أسماءهم.

وأعلن المحافظ رامي عبد الله في كلمته أن المحافظة ستطلق اسم المدرسة على أحد الشوارع القريبة منها، وأنها ستخصص منحة سنوية باسم المدرسة لطالب متفوق من كل صف. كما أعلن عن تشكيل لجنة لتوثيق تاريخ المدرسة وجمع شهادات الخريجين، على أن تنتهي أعمالها خلال سنة واحدة.

وتخلل الحفل تكريم عدد من المعلمين الذين أمضوا أكثر من ثلاثين عاما في خدمة المدرسة، بينهم معلمة اللغة العربية نجوى الشامي التي بلغت الثامنة والسبعين، وقد وقفت طويلا لتصافح الحضور الذين جاؤوا لتحيتها. وقالت وهي تمسح دموعها: «كنت أظن أنني أعلم بعض الدروس، لكنني تعلمت من هذه الجدران أكثر مما علمت».

وتأتي هذه الاحتفالات ضمن سلسلة فعاليات تستمر حتى نهاية العام، وتشمل معرضا للصور القديمة ومسابقة للمقالات بين طلاب المدارس الثانوية في المدينة. ويتوقع أن يبلغ عدد الزوار خلال أسبوع المعرض نحو 5000 شخص، بحسب تقديرات لجنة الاحتفالات. وأكد المنظمون أن جميع الإيرادات ستذهب إلى صندوق المدرسة لدعم الأنشطة الطلابية.

مجلس النواب يقر تعديلا على قانون الضمان الاجتماعي للعمال المستقلين ويخفض سن التقاعد

(مكتب الأخبار في المكتب)

بغداد ـ المكتب: التعديل يشمل 1200 عامل ويحدد سن التقاعد بـ 60 عاما

صوت مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 14 أيار الجاري على تعديل قانون الضمان الاجتماعي للعمال المستقلين، بعد قراءة ثانية استغرقت ساعتين. وحضر الجلسة 241 نائبا من أصل 329، وصوت 198 نائبا لصالح التعديل، فيما امتنع 37 عن التصويت. ويأتي التعديل بعد سنوات من المطالبات التي رفعها عمال التوصيل والحرفيون الذين لا يشملهم القانون الحالي.

وينص التعديل على خفض سن التقاعد للعامل المستقل من 65 إلى 60 عاما، بشرط أن يكون قد سدد اشتراكات لمدة لا تقل عن 240 شهرا. كما يتيح للعامل الذي سدد 180 شهرا على الأقل أن يتقاعد في سن 63 عاما، مع تخفيض قيمة الراتب التقاعدي بنسبة 5 في المئة عن كل سنة ناقصة. ويقدر عدد المستفيدين المباشرين بنحو 1200 عامل في السنة الأولى.

وقال رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية النائب سليم الحداد في كلمته أمام المجلس: «لا يمكن أن نطلب من عامل التوصيل الذي يقود دراجته في الشمس والمطر أن يعمل حتى السبعين، فهذا ظلم واضح». وأضاف أن اللجنة درست تجارب 14 دولة قبل صياغة النص النهائي.

وتتوزع مصادر تمويل الزيادة المتوقعة في النفقات على ثلاثة أطراف، إذ يساهم العامل بنسبة 5 في المئة من أجره الشهري، وتتحمل الجهة المشغلة 12 في المئة، فيما تغطي الدولة الفرق من الموازنة العامة. وقدرت الكلفة السنوية الإضافية بـ 38 مليار دينار، أي ما يعادل 0.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد وزير المالية رشيد العنبكي أن الوزارة «ستدرج المبلغ في مشروع موازنة 2025 دون الحاجة إلى اقتراض»، مشيرا إلى أن الإيرادات الجمركية المتوقعة من ميناء الفاو الكبير ستغطي جزءا كبيرا من الكلفة. غير أن النائب عن كتلة الإصلاح الوطني رياض العبيدي حذر من أن «الأرقام تبدو متفائلة أكثر مما ينبغي، ونحتاج إلى آلية رقابة صارمة».

وأعلنت نقابة العاملين في الاقتصاد الرقمي عن تأييدها للتعديل، لكنها طالبت بتوسيع نطاقه ليشمل سائقي سيارات الأجرة التطبيقية. وقال نقيب النقابة فراس الكعبي: «هناك آلاف الشباب يعملون بلا أي حماية، وهذا التعديل خطوة أولى نحو العدالة». ومن المقرر أن يبدأ تطبيق القانون في 1 تموز المقبل، بعد نشره في الجريدة الرسمية.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة العمل عن فتح باب التسجيل الإلكتروني للعمال المستقلين عبر بوابة خاصة، مع توفير 18 مركزا ميدانيا في المحافظات. وأشارت الوزارة إلى أن الحملة التوعوية ستستمر ثلاثة أشهر، وتستهدف في مرحلتها الأولى 50 ألف عامل. ويتوقع أن يبلغ عدد المسجلين بنهاية العام نحو 1000 عامل.

مدارسنا في 23 تشرين الأول تحتفي بمئويتها

تتمة الخبر على الصفحة 9 ـ عمود 3

تجمع مئات من الخريجين والمعلمين في باحة المدرسة الكبرى في حي البساتين بمدينة عين الزيتونة صباح السبت، في أول لقاء يضم أجيالا متعاقبة من طلاب المدرسة منذ تأسيسها قبل مئة عام. وحضر الحفل نحو 1200 شخص، بينهم وزير التربية ومحافظ المدينة وعدد من أعضاء مجلس النواب، إضافة إلى ممثلين عن الجمعيات الأهلية والنقابات المحلية.

وتأسست المدرسة عام 1924 على يد مجموعة من وجهاء المدينة وتجارها، وكانت في بدايتها تضم صفا واحدا فقط وعددا محدودا من الطلاب. وتعاقب على إدارتها 23 مديرا ومديرة، وتخرج منها آلاف الطلاب الذين توزعوا لاحقا على مختلف المهن والوظائف، ومن بينهم أطباء ومهندسون وقضاة وأساتذة جامعيون.

وقالت مديرة المدرسة الحالية سلمى الطحان في كلمتها إن المدرسة «لم تكن يوما مجرد مبنى من الحجارة والطين، بل كانت ذاكرة المدينة وبيتا لكل من مر بها». وأضافت أن الإدارة الحالية تعمل على تحويل المبنى القديم إلى متحف صغير يضم صورا ووثائق وأدوات مدرسية قديمة تبرعت بها العائلات.

وشهد الحفل عرضا مسرحيا قدمه طلاب الصف السادس، تناول قصة تأسيس المدرسة بأسلوب درامي، وأثار تفاعلا واسعا بين الحاضرين. وقال الطالب يوسف الحلبي، الذي يشارك في العرض، إنه فوجئ بكمية المعلومات التي لم يكن يعرفها عن تاريخ مدرسته، مضيفا أن زملاءه تعلموا الكثير عن حياة الأشخاص الذين يحمل الشوارع أسماءهم.

وأعلن المحافظ رامي عبد الله في كلمته أن المحافظة ستطلق اسم المدرسة على أحد الشوارع القريبة منها، وأنها ستخصص منحة سنوية باسم المدرسة لطالب متفوق من كل صف. كما أعلن عن تشكيل لجنة لتوثيق تاريخ المدرسة وجمع شهادات الخريجين، على أن تنتهي أعمالها خلال سنة واحدة.

وتخلل الحفل تكريم عدد من المعلمين الذين أمضوا أكثر من ثلاثين عاما في خدمة المدرسة، بينهم معلمة اللغة العربية نجوى الشامي التي بلغت الثامنة والسبعين، وقد وقفت طويلا لتصافح الحضور الذين جاؤوا لتحيتها. وقالت وهي تمسح دموعها: «كنت أظن أنني أعلم بعض الدروس، لكنني تعلمت من هذه الجدران أكثر مما علمت».

وتأتي هذه الاحتفالات ضمن سلسلة فعاليات تستمر حتى نهاية العام، وتشمل معرضا للصور القديمة ومسابقة للمقالات بين طلاب المدارس الثانوية في المدينة. ويتوقع أن يبلغ عدد الزوار خلال أسبوع المعرض نحو 5000 شخص، بحسب تقديرات لجنة الاحتفالات. وأكد المنظمون أن جميع الإيرادات ستذهب إلى صندوق المدرسة لدعم الأنشطة الطلابية.

مجلس النواب يقر تعديلا على قانون الضمان الاجتماعي للعمال المستقلين ويخفض سن التقاعد

(مكتب الأخبار في المكتب)

بغداد ـ المكتب: التعديل يشمل 1200 عامل ويحدد سن التقاعد بـ 60 عاما

صوت مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 14 أيار الجاري على تعديل قانون الضمان الاجتماعي للعمال المستقلين، بعد قراءة ثانية استغرقت ساعتين. وحضر الجلسة 241 نائبا من أصل 329، وصوت 198 نائبا لصالح التعديل، فيما امتنع 37 عن التصويت. ويأتي التعديل بعد سنوات من المطالبات التي رفعها عمال التوصيل والحرفيون الذين لا يشملهم القانون الحالي.

وينص التعديل على خفض سن التقاعد للعامل المستقل من 65 إلى 60 عاما، بشرط أن يكون قد سدد اشتراكات لمدة لا تقل عن 240 شهرا. كما يتيح للعامل الذي سدد 180 شهرا على الأقل أن يتقاعد في سن 63 عاما، مع تخفيض قيمة الراتب التقاعدي بنسبة 5 في المئة عن كل سنة ناقصة. ويقدر عدد المستفيدين المباشرين بنحو 1200 عامل في السنة الأولى.

وقال رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية النائب سليم الحداد في كلمته أمام المجلس: «لا يمكن أن نطلب من عامل التوصيل الذي يقود دراجته في الشمس والمطر أن يعمل حتى السبعين، فهذا ظلم واضح». وأضاف أن اللجنة درست تجارب 14 دولة قبل صياغة النص النهائي.

وتتوزع مصادر تمويل الزيادة المتوقعة في النفقات على ثلاثة أطراف، إذ يساهم العامل بنسبة 5 في المئة من أجره الشهري، وتتحمل الجهة المشغلة 12 في المئة، فيما تغطي الدولة الفرق من الموازنة العامة. وقدرت الكلفة السنوية الإضافية بـ 38 مليار دينار، أي ما يعادل 0.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد وزير المالية رشيد العنبكي أن الوزارة «ستدرج المبلغ في مشروع موازنة 2025 دون الحاجة إلى اقتراض»، مشيرا إلى أن الإيرادات الجمركية المتوقعة من ميناء الفاو الكبير ستغطي جزءا كبيرا من الكلفة. غير أن النائب عن كتلة الإصلاح الوطني رياض العبيدي حذر من أن «الأرقام تبدو متفائلة أكثر مما ينبغي، ونحتاج إلى آلية رقابة صارمة».

وأعلنت نقابة العاملين في الاقتصاد الرقمي عن تأييدها للتعديل، لكنها طالبت بتوسيع نطاقه ليشمل سائقي سيارات الأجرة التطبيقية. وقال نقيب النقابة فراس الكعبي: «هناك آلاف الشباب يعملون بلا أي حماية، وهذا التعديل خطوة أولى نحو العدالة». ومن المقرر أن يبدأ تطبيق القانون في 1 تموز المقبل، بعد نشره في الجريدة الرسمية.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة العمل عن فتح باب التسجيل الإلكتروني للعمال المستقلين عبر بوابة خاصة، مع توفير 18 مركزا ميدانيا في المحافظات. وأشارت الوزارة إلى أن الحملة التوعوية ستستمر ثلاثة أشهر، وتستهدف في مرحلتها الأولى 50 ألف عامل. ويتوقع أن يبلغ عدد المسجلين بنهاية العام نحو 1000 عامل.